مجلس النواب
الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية
الرقم :9355

الرباط في : 20/12/2018

إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

ترسيخ البعد الدستوري في السياسات العمومية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

خلدت أقطار العالم اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف العاشر من دجنبر من كل سنة، واذا كانت بلادنا قد قطعت أشواطا مهمة في مجال احترام الحريات العامة وتدعيم حقوق الإنسان، فإن المسار إلى تحقيق الملاءمة التامة مع المواثيق الدولية ما زال طويلا.
لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الاجراءات التي تم القيام بها لتحقيق هذه الملاءمة، وماهي التدابير المزمع اتخاذها لترسيخ هذا البعد الدستوري في السياسات العمومية.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:
السالك بولون